



المجلس الأعلى للجامعات

قواعد ونظام عمل اللجان العلمية

لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين

الدورة الثالثة عشرة 2019 – 2022

13

القواعد التي اقرت بالمجلس الأعلى للجامعات

في الجلسة رقم (690) بتاريخ 18/07/2019



١١
محمد الصيف

أولاً: تمهيد

يقصد بالمصطلحات الآتية، حيثما وردت في تشكيل ونظام عمل اللجان العلمية المعاني التالية:

يقصد به كل عمل علمي ينشر في دورية أو مجلة علمية أو مؤتمر يعتد به، وكذا الاكتشافات والابتكارات التي تكتب صاحبها براءة اختراع أو تمثل إضافة علمية جديدة، وكذلك المؤلفات والمصنفات الفنية طبقاً لطبيعة كل تخصص.

يقصد به البحث الذي ينفرد به الباحث في تخصصه – وإن شترك مع غيره في مجلد العمل العلمي – وعلى اللجنة العلمية تقييم دور المتقدم في هذا النطاق.

يعتبر البحث المقبول للنشر بشكل نهائى وينظر طباعة وتصور العدد المنشور به، بمثابة البحث المنشور. وفي حالة النشر في مجلات دولية يجب أن يصدر له Doi، وفي حالة الأبحاث المقبولة للنشر في مؤتمرات يجب أن يكون هناك كتاب لأعمال المؤتمر، Proceeding، الذى ينشر فيه الأبحاث بالكامل.

في حالة عدم الترقية، فإنه يتبع على المتقدم مرة أخرى أن يكون بعد سنة من تاريخ التقديم في المرة السابقة بشرط القيام بباحث جديد تمت بعد تقديمها في المرة السابقة. المحكم / الفاحص، مما مرافقاً لمعنى واحد وهو من يقوم بفحص الإنتاج العلمي بقصد تقييمه علمياً والحكم عليه.

قد يرد في هذه القواعد مصطلح "اللجنة العلمية للترقية"، ويقصد بها اللجان العلمية الدائمة لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين.

* تخول اللجان العلمية بفحص الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والمعاهد والكليات التابعة والخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي المتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين.

* يحال إلى اللجان العلمية التي يتم تشكيلها للدورة الثالثة عشر، الإنتاج العلمي الذي تم تسليمه إلى مقرري اللجان في الدورة السابقة ولم يقدم تقرير عن فحصه حتى تاريخ تشكيل اللجان للدورة الثالثة عشرة، ويتم تقييمه طبقاً للقواعد السارية عند التقديم للترقية.

ثانياً: تشكيل اللجنة العليا لتنظيم عمل اللجان العلمية واللجان التخصصية للقطاعات واحتياجاتها

مادة (1): تشكيـل "اللجنة العليا للجان العلمية" و"اللجان التخصصية للقطاعات"

* يشكل المجلس الأعلى للجامعات، "اللجنة عليا للجان العلمية"، ويصدر قراراً وزارياً بالتشكيل. وتكون اللجنة برئاسة أمين عام المجلس، وتضم عدداً من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة والحيادية من غير أعضاء اللجان العلمية، ويراعى تنوع تخصصاتهم العلمية. وتقدم اللجنة تقريرا سنوياً، يعرض على المجلس الأعلى للجامعات، ويشمل ما قامت به من أعمال ويعكس تقييمها شاملًا لأعمال اللجان العلمية، وينتهي بمقترنات لتطوير آليات عمل اللجان العلمية.

* يشكل المجلس الأعلى للجامعات، "الجانا تخصصية للقطاعات" في مجالات العلوم المختلفة، لمساعدة "اللجنة العليا للجان العلمية"، ويصدر قراراً وزارياً بالتشكيل. ويتم اختيار أعضائها من الأساتذة ذوي الخبرة في أعمال اللجان العلمية ويشهد لهم بالحيادية. ويكون لهذه "اللجان التخصصية للقطاعات"، دراسة الموضوعات التي تحيلها لها "اللجنة العليا للجان العلمية"، كما يمكن دعوة واحد أو أكثر من أعضاء "اللجان التخصصية للقطاعات" لحضور اجتماع "اللجنة العليا للجان العلمية".



- * لا يجوز الجمع بين عضوية "اللجنة العليا للجامعة" وأي من "اللجان التخصصية للقطاعات" أو "عضوية أكثر من "اللجنة تخصصية للقطاعات"، أو عضوية اللجنة العلمية.
- * سيشار فيما بعد إلى "اللجنة العليا للجامعة" بـ "اللجنة العليا"، ويشار إلى "اللجنة التخصصية القطاعية" بـ "اللجنة التخصصية"

مادة (2): اختصاصات "اللجنة العليا للجامعة"

- * تختص "اللجنة العليا"، وبمعاونة اللجنة التخصصية للقطاعات، بمتابعة أعمال اللجنة العلمية بغية تحقيق العدالة والتأكيد على تطبيق القواعد والأدوات المعمول بها طبقاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنظيمية، وكذلك كل ما يصدر من تفسيرات أو تعديلات يقرها المجلس الأعلى للجامعات، ولها في سبيل ذلك ما يلي:
 - اقتراح تشكيل اللجنة العلمية، وعرضه على المجلس الأعلى للجامعات لاعتراضه، والتوصية بإصدار القرار الوزاري في هذا الشأن، وتعرض على المجلس الأعلى للجامعات، تشكيل لجنة علمية جديدة في تخصصات غير مدرجة باللجنة العلمية، أو تخصصات ببنية تحتاج لتشكيل لجنة خاصة للمتقدم.
 - التقديم المستمر لعمل اللجنة العلمية، ومتابعة تقاريرها ومحاضر جلساتها، وإبلاغ اللجنة العلمية بأى ملاحظات أو تحفظات على عملها ليتم تداركها.
 - النظر في التظلمات التي تحيلها إليها الجامعات، بعد عرضها على نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، للنظر في جديتها، ولها أن تحفظ التظلم بعد التأكيد من عدم أحقيته المتظلم، أو إعادةه إلى اللجنة العلمية المعنية لتصويب قرارها، أو إحالته لإحدى "اللجان التخصصية" لإبداء الرأي العلمي في التظلم قبل البث فيه.
 - أن تعرض على المجلس الأعلى للجامعات إضافة أو تغيير عضو أو أكثر لأية لجنة علمية مع تقديم المسبب.
 - فحص الشكاوى المقدمة من أعضاء اللجنة العلمية أو المتعاملين معها والمتعلقة بمخالفة القواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار أو الأعراف والتقاليد الجامعية وعرض نتيجة الفحص والتوصيات التي تراها على المجلس الأعلى للجامعات.

مادة (3): مهام "اللجنة التخصصية للقطاعات"

- * تقوم "اللجنة التخصصية للقطاعات"، بمعاونة "اللجنة العليا" في اتخاذ القرارات التي تتسم بتحقيق العدالة، وتطبيق القواعد والأدوات العمل بالشفافية الكاملة، ولها في سبيل ذلك ما يلي:
 - مراجعة أعمال اللجان العلمية للحالات التي تحيلها "اللجنة العليا"، ولها أن تعرض على "اللجنة العليا" ،تقريباً معدلاً للحالة، أو أن تطلب إعادة لجنة العلمية نفسها لتصحيح الخطأ، أو أن تطلب إحالة الموضوع لمحكم رابع، أو أحد أعضائها لفحص الأبحاث المقدمة وإعادة تقييمها.
 - دراسة الموضوعات التي تحيلها "اللجنة العليا" وإبداء الرأي فيها.

ثالثاً: تشكيل قوائم المحكمين واللجنة العلمية واحتياطاتها

مادة (4): تشكيل اللجنة العلمية

- * يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة علمية دائمة لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو الحصول على ألقابها العلمية في كل تخصص من التخصصات الفرعية التي يقرها المجلس الأعلى للجامعات لكل لجنة من اللجان العلمية الدائمة، والتي تكون تحت مظلة الأقسام العلمية وتقوم بالتعليم والبحث العلمي فيها، ويجب أن تدرجها الكليات والمعاهد بالجامعات المصرية في لوائحها الداخلية.
- * مدة عضوية اللجنة تكون ثلاثة سنوات ما لم يتم تعديل التشكيل قبل انتهاء تلك المدة طبقاً للمادة (7) من هذا القرار.
- * يكون اختيار قوائم المحكمين من بين أعضاء هيئة التدريس المستوفين لشروط العضوية والمسجلين على موقع المجلس الأعلى للجامعات حتى تاريخ إغلاق الموقع.



* يتم اختيار أعضاء اللجان العلمية من بين الأساتذة المتخصصين المدرجة أسماؤهم في قوائم المحكمين في مجال تخصص كل لجنة، ويكون اختيار أعضاء كل لجنة بحيث تتتنوع تخصصاتهم لتغطية التخصصات الفرعية في اللجنة وبما لا يزيد عن 9 أعضاء.

مادة (5): تحديد التخصصات الفرعية للجان العلمية

* بعدأخذ رأي اللجان التخطيطية لقطاعات التعليم بالمجلس الأعلى للجامعات، يحدد المجلس الأعلى للجامعات التخصصات الفرعية للجان العلمية والتي تعلن داخل الأقسام العلمية وتنشر على الموقع الخاص باللجنة العلمية على شبكة المعلومات الجامعية.

* في حالة طلب عضو هيئة تدريس الترقية في تخصص فرعي غير مدرج، وترى اللجنة إضافته، فإنه يتبع العرض على "اللجنة العليا للجان العلمية" التي تفحص الطلب وتخطر المجلس الأعلى للجامعات برأيها ليتم إضافة التخصص للجنة العلمية المعنية والإعلان عن ذلك.

مادة (6): اختصاص اللجان العلمية

* تختص اللجان العلمية بفحص الأوراق المقدمة كافة وإعداد التقارير الجماعية عن فحص الإنتاج العلمي للمرشدين، على أن ينتهي التقرير برأي قاطع فيما إذا كان الإنتاج العلمي المقدم يؤهل للحصول على اللقب العلمي من عدمه.

* عند الإعلان عن طلب شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا للمرشدين من خارج الجهة المعنية، يطلب رأى اللجنة المختصة في المرشدين لشغل الوظيفة طبقاً للشروط المرجعية المعلن عنها، والتي يجب أن تتفق في حدتها الأدنى وشروط شغل الوظيفة المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات وتعديلاته.

مادة (7): تعديل تشكيل اللجان العلمية

* يجوز للمجلس الأعلى للجامعات، تعديل تشكيل أي من اللجان العلمية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك بناء على أسباب تقدمها "اللجنة العليا"، أو متى استحال على اللجنة العلمية أداء دورها طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن أو شاب أداؤها التصور.

مادة (8): شروط الانضمام لقوائم المحكمين

* أن يكون من بين الذين شغلوا وظيفة أستاذ في إحدى مؤسسات التعليم العالي أو البحث العلمي في مصر في أحد التخصصات الفرعية للجنة.

* ويجوز ضم أساتذة مساعدين في التخصصات النادرة التي لا يتتوفر فيها أساتذة، لفحص أوراق المرشدين للحصول على اللقب العلمي لدرجة أستاذ مساعد.

* لا يكون قد سبق أن وقع عليه جزء تأديبي لتجاوزات تمس الشرف والاعتبار أو الأمانة العلمية، (ويظل هذا الشرط مطبقاً حتى لو كان قد تم انتهاء أو رفع الجزاء)، وألا يكون قد تم استبعاده من عضوية اللجان العلمية.

* أن يكون له مؤلفات علمية وأبحاث منشورة في مجلات علمية متخصصة (محلية أو إقليمية أو دولية) خلال السنوات الخمس الأخيرة السابقة على تقدمه، وأن يكون له مدرسة علمية من خلال الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، وشارك في العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات العلمية المتخصصة.

* يدخل في الاعتبار عند اختيار المحكمين مجمل الإنتاج العلمي للمحکم، ونوعية الإنتاج والإشراف على الرسائل العلمية، وتحكيم البحوث العلمية، وتأليف الكتب، وكذلك المشاركة في المؤتمرات والندوات والمهتمات العلمية وفي هيئات التحرير والتحكيم في مجلات علمية متميزة، وفي مشروعات تطوير التعليم والمشروعات البحثية وتنفيذها.



محمد سعيد

* يفضل بالنسبة للجان التابعة لقطاعات العلوم الأساسية من له (H-index) الخاص به وكذلك عدد مرات استشهاد (number of citations) طبقاً لموقع (Scopus). ويفضل من يكون محكماً في مجالات علمية دولية ذات معامل تأثير Impact factor.

مادة (9): شروط عضوية اللجان العلمية

- * أن يكون من تم اختياره ضمن قوائم المحكمين لهذه الدورة أو اللجان العلمية سابقاً.
- * أن يكون من الأكاديمية في الجامعات الحكومية، وأن يكون قد مضى على شغله درجة أستاذ خمس سنوات على الأقل، وألا يكون معارضاً خارج البلاد، ويجوز عند الضرورة ضم معاذرين بالداخل. ويجوز عند عدم اكتمال إحدى اللجان، التجاوز عن شرط مدة شغل الاستاذية (تطبيقاً لنص المادة 73 من قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972).
- * أن يكون مجمل إنتاجه العلمي ضمن التخصصات التي تخضع للجنة العلمية المرشح لعضويتها.
- * يدخل في الاعتبار، الحصول على إحدى جوائز الدولة أو الجوائز الإقليمية أو العالمية أو الجوائز التي تقدمها الجامعات ومراعز البحث.
- * يفضل لعضوية اللجنة أن يكون على رأس العمل في جامعته لمدة خمس سنوات متصلة قبل التقدم للعضوية مباشرة ويعتبر من في مهمة قومية بمثابة على رأس العمل.
- * يؤخذ في الاعتبار -بالنسبة للجان التابعة لقطاعات العلوم الأساسية- قيمة (H-index) الخاص به وكذلك عدد مرات استشهاد (number of citations) طبقاً لموقع (Scopus). ويفضل من يكون محكماً في مجالات علمية دولية ذات معامل تأثير Impact factor. ويفضل من يكون عضواً هيئة تحرير مجلة دولية في تخصصه مدرجة في قواعد بيانات دولية مثل (Web of science) أو (Scopus).
- * يؤخذ في الاعتبار الاشتراك في مشروعات بحثية والمشاركة في إنشاء مراكز تميز والاشتراك في جمعيات علمية دولية و محلية. كما يؤخذ في الاعتبار الاشتراك في مجالس أو لجان قومية أو دولية والاشتراك في برامج قومية تعليمية أو تدريبية.
- * يفضل أن يكون له نشاط أكاديمي ذو صبغة دولية وأن يكون له مؤلفات وأبحاث علمية منشورة في مجالات دولية مكثفة في (Web of science) أو (Scopus) في آخر خمس سنوات.
- * يفضل أن يكون شاركاً في مؤتمرات دولية بأبحاث أو تمت ترجمة أيحاته إلى براءات اختراع أو كان لها قيمة تمثل إضافة علمية متميزة أكademie أو تطبيقية تساهم في حل المشكلات المجتمعية.

مادة (10): آلية تحديد قوائم المحكمين وأعضاء اللجان العلمية

- * يتم تحديد أسماء اللجان العلمية والتخصصات الفرعية المدرجة للترقية تحت كل لجنة، وتعلن على موقع المجلس الأعلى للجامعات ومواقع كافة الجامعات وتنشر داخلها.
- * تستخدم قاعدة بيانات مخصصة لهذا الغرض، مرتبطة بموقع المجلس الأعلى للجامعات، وتتاح بشكل مستمر للراغبين في الانضمام لقوائم المحكمين ومستوفين للشروط المعلنة، لإدخال بياناتهم وكذلك لتحديث بيانات المحكمين بالقوائم المعلنة. ويضاف كل سنة من يستوفي شروط عضوية قوائم التحكيم، كما يمكن ضم أعضاء جدد للجان العلمية التي لم يستكمل تشكيلها.
- * يتم مراجعة وتدقيق بيانات المحكمين من خلال لجان فرعية تقتربها اللجان القطاعية للتعليم بالمجلس الأعلى للجامعات.
- * يتم ترتيب المحكمين المستوفين لشروط الانضمام لقوائم المحكمين في كل تخصص عام طبقاً للمعايير الموضوعية.
- * بعد اكتمال مراجعة قوائم المحكمين وترتيبها، يعرض تشكيل اللجان العلمية على المجلس الأعلى للجامعات للموافقة. ويحق لمقرر كل لجنة اختيار أمين اللجنة المرشح لها.



* ويصدر قرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات بتشكيل اللجان العلمية ومدتها والقواعد المنظمة لعملها.

مادة (11): شروط صحة عضوية اللجان العلمية

* يحق للقيادات الجامعية (رئيس جامعة - نائب رئيس جامعة - عميد كلية) التي يتبقى لها أقل من سنة في منصبها أن تتقدم لعضوية اللجان العلمية على أن تجده العضوية لحين تركه المنصب وذلك لمزيد من الشفافية لكونهم أعضاء في مجالس الجامعات صاحبة القرار في ترقية أعضاء هيئة التدريس.

* لا يجوز الجمع بين رئاسة أو أمانة أي من اللجان التخطيطية للتعليم بالمجلس الأعلى للجامعات وبين رئاسة أو أمانة أي من اللجان العلمية.

* يراعى ألا يزيد عدد أعضاء اللجنة العلمية الواحدة المنتسبين لنفس الجامعة عن أستاذين، ويستثنى من ذلك اللجان العلمية التي لا تتوفر تخصصاتها إلا في عدد محدود من الكليات بالجامعات المصرية، أو عند الضرورة.

* يجوز للمجلس الأعلى للجامعات، عند عدم اكتمال قوائم المحكمين أو اللجان العلمية، أن يضم للقوائم أو اللجان المختصة بعض الأساتذة من أصحاب التخصصات الدقيقة والنايرة المشهود لهم بالكفاءة والتميز، حتى لو تعارض ذلك مع الشروط الموضحة.

رابعاً: آليات عمل اللجان العلمية

مادة (12): جلسات عمل لتحديد أسلوب العمل وتقييم الأعمال

* تعقد كل لجنة من اللجان العلمية، في بداية كل عام، جلسة لتحديد آليات وأسلوب عملها، كما تقوم بعدد جلسة أخرى في نهاية العام، لتقييم أعمالها وترفع إلى "اللجنة العليا" تقريراً بما تم من إنجازات وما واجهها من معوقات، وتتولى "اللجنة العليا" رفع تقرير مجمل عن مقتراحات اللجان العلمية وتوصياتها بشأنها للمجلس الأعلى للجامعات.

مادة (13): التزام الشفافية والحياد في عمل اللجان

* يتبعن على اللجان العلمية، أثناء فحصها الأوراق والطلبات المقدمة إليها، الالتزام بالشفافية والأمانة العلمية والحياد الكامل، ويكون عمل اللجنة في مجلمه عملاً علمياً وإدارياً استناداً إلى رأي المحكمين. وتعمل اللجنة في سرية كاملة إلى أن يتم اتخاذ القرار.

مادة (14): صحة عقد اجتماعات اللجان العلمية

* تكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور نصف عدد أعضائها على الأقل، وفي حالة تغيب المقرر عن حضور أحد الاجتماعات، يحل محله أمين اللجنة.

* عند تغيب أحد أعضاء اللجنة عن ثلاثة اجتماعات متتالية أو خمسة اجتماعات غير متتالية خلال عام (12 شهر متتالية)، دون تكليفه بمهمة قومية أو علمية خارج مصر، يقوم مقرر اللجنة بإخطار أمين المجلس الأعلى للجامعات لاتخاذ اللازم نحو العرض على "اللجنة العليا" لاختيار بديل له في حالة عدم وجود عذر مقبول.

مادة (15): اختيار المحكمين لفحص الإنتاج العلمي للمتقدم

* تضع اللجنة العلمية، في أول اجتماع بعد تشكيلها، قواعد اختيار المحكمين، على أن يكون اختيار المحكمين للفحص لكل حالة، طبقاً للتخصص الدقيق للمتقدم، وبموافقة أغلبية أعضاء اللجنة العلمية، ويراعى دورية اشتراك المحكمين في كل تخصص، مع ارسال بيان بالتبسيط الذي وافق عليه اللجنة إلى أمين المجلس الأعلى للجامعات.



سمباب

* تقوم اللجان العلمية بالنظر في أوراق المتقدم، واختيار ثلاثة، من قوائم المحكمين، لفحص إنتاجه العلمي، على أن يكون تخصصهم متوافقاً مع التخصص الدقيق للمتقدم والذي يتم تحديده في خطاب عميد الكلية وطبقاً لمعايير محددة، وتسلم التقارير الفردية من لجنة الفحص، وتحدد الرأي النهائي في تقييم النشاط العلمي والبحثي للمتقدم.

* على اللجنة مراعاة ما يلي عند اختيار المحكمين:

- يتبع أن يكون المحكمون لوظائف الأستاذة، من الأساتذة الذين مضى عليهم في الأستاذية خمس سنوات على الأقل، مالم تكون ثمة ضرورة تقضي بغير ذلك.
- يجوز - عند الضرورة - أن يكون أحد أعضاء اللجنة الثلاثية للفحص من بين أعضاء اللجنة العلمية بشرط أن يكون تخصص المحكم هو تخصص المتقدم، ولا يشترط من اختير ضمن المحكمين في جلسة فحص أوراق المتقدم.
- يتبع أن لا يكون من بين الفاحصين من يعمل في نفس جامعة المتقدم، إلا في الحالات التي ثبتت فيها عدم توفر محكمين في التخصص، وثبتت في محضر اللجنة أسباب هذا الاختيار.
- لا يشترط مرور خمس سنوات على حصول المحكم على درجة الأستاذية عند فحص أوراق المتقدمين لدرجة أستاذ مساعد.

* يحق للجنة اختيار أحد المحكمين للفحص من هيئة أو مؤسسة علمية بحثية أجنبية متميزة، من خلال قوائم يتم إعدادها بالتعاون مع مؤسسات علمية وبحثية أو مجلات ودوريات علمية متخصصة.

* تلتزم اللجان العلمية باختيار المحكمين من القوائم التي أقرها المجلس الأعلى للجامعات، وفي حالة عدم توفر محكمين تقوم اللجنة باقتراح أسماء محكمين آخرين من تتوافق فيهم شروط التقديم، وتطلب منهم وضع بياناتهم على قاعدة بيانات اللجان العلمية من خلال موقع اللجان العلمية على شبكة المعلومات، وموافقة أمين المجلس الأعلى للجامعات قبل تسليمها أوراق المتقدم لفحصها.

* في حالة التقديم بطلب للترقية على تخصص بعينه، يجوز للجنة أن تستعين بمحكمين تابعين للجان أخرى، ولها أن تبعد أوراق المتقدم لأمين المجلس الأعلى للجامعات - إذا استشعرت بعد تخصصه عنها - ويعرض أمين المجلس الأعلى للجامعات الموضوع على "اللجنة العليا" لتحديد أقرب اللجان العلمية التي يمكن تحويل الأوراق لها أو تشكيل لجنة مشتركة للتخصص البيني.

مادة (16): شروط تواجد المحكمين في الرأي وتعيين محكم رابع

* يتم جمع نقاط تقييم كل محكم في جميع الأبحاث وقسمتها على عدد الأبحاث للحصل على متوسط التقييم من 100 نقطة لكل محكم. يتم حساب الفرق بين متوسط تقييم كل محكم والمحكمين الآخرين. في حالة وجود أي فرق يزيد أو يصل إلى 15 نقطة بين أي محكمين، فإنه ويعد برأي المحكمين الذين بينهما أقل فرق. في حالة وجود فروق كبيرة بين المتوسطات الثلاثة، أي أن كل اثنين منهم بينهما فرق يصل أو يزيد عن 15 نقطة، في هذه الحالة يجب أن يحتمل المحكم رابع ويتم اعتبار رأيه مع أقرب المحكمين الأصلين له ليعد برأيهما معاً دون الآخرين.

مادة (17): استمرارات الفحص والتقييم

* يستخدم النموذج رقم (1) لكتابة التقرير الفردي، الذي يوضح رأي المحكم بصورة جازمة، على النحو التالي:

- تحكيم البحث يتضمن العديد من العناصر، ويوضع المحكم التقديرات التي يراها لهذه العناصر في كل بحث، وبعد ذلك تقييماً للبحث نفسه دون أي اعتبار لمكان النشر أو دور المتقدم فيه، أي أن التحكيم يتم على مضمون البحث في تخصص المتقدم.
- وتحسب تقديرات الأبحاث بناء على النقاط الحاصل عليها البحث من 100 نقطة، على النحو التالي: بحث ضعيف (أقل من 60)، بحث مقبول (60 - لأقل من 70)، بحث جيد (70 - لأقل من 80)، بحث جيد جداً (80 فأكثر)، وعلى المحكم أن يضمن تقريره الفردي حيثيات تقدير كل بحث.
- يجوز جبر نقطة على الأكثر، للانتقال من تقدير مقبول إلى جيد (حصل على 69 وحتى أقل من 70) وذلك في بحث واحد فقط مهما تعددت مرات التقديم، ولا يدخل الجبر في مجموع نقاط المتقدم.



- يتم تقييم المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية في ضوء المعايير والضوابط المذكورة لاحقا.
- كذلك يتعين على اللجنة تحديد دور المتقدم في الأبحاث المشتركة بناء على المعايير المحددة لذلك في المادة (22).
- لا يعاد تقييم الأبحاث التي سبق تقييمها من اللجنة العلمية في الدورة الحالية أو أي من الدورات السابقة في ذات التخصص، ولكن يحدد دور المتقدم ويقيم مكان النشر لو لم يسبق تقييمه.
- لا يتم إعادة تقييم البحث المنشور في مجلة مصنفة في Web of Science Q1 or Q2، والمادة 23 من هذه القواعد تنظم ذلك.
- تحصل براءات الاختراع المسجلة دولياً على 20 نقطة، والبراءات المسجلة محلياً على 15 نقطة، إذا لم يشتمل منها أي براءات أخذت في الاعتبار من خلال أعمال المتقدم، ويشرط أن يكون له مردود يتضمن من خلال تطبيق لبراءة الاختراع المسجلة.
- البحث الحاصل على تقدير (ضعيف) لا يسجل له نقاط ويستبعد من التقييم.

مادة (18): تقييم المجلات والدوريات العلمية الدولية

- * المجلة/الدورية العلمية الدولية هي المصنفة في موقع (Scopus) أو (Web of science).
- * يصدر المجلس الأعلى للجامعات سنويًا، بياناً بالمجلات/الدوريات الدولية في كل مجال، ويتم توزيعها على اللجان العلمية كل في تخصصه في حالة طلبها من المجلس الأعلى للجامعات.
- * تستعين اللجنة العلمية بالمعلومات التي توفرها وحدة المكتبات الرقمية بمركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية التابع للمجلس الأعلى للجامعات، عن المجلات والدوريات الدولية، ويتم تحديد نقاط الدورية بناء على الجدول التالي:

تقييم المجلات/الدوريات العلمية الدولية

عدد النقاط	المجلة/الدورية			
	مجلة غير متخصصة مصنفة في		مجلة متخصصة مصنفة في	
	Scopus	Web of science	Scopus	Web of science
10.0				Q1
9.5				Q2
9.0		Q1	Q1	
8.5	Q1	Q2	Q2	Q3
8.0	Q2	Q3	Q3	Q4
7.5	Q3	Q4	Q4	
7.0	Q4	Web of science المجلات/الدوريات المدرجة في IF ولم يظهر لها		

• يتم الاعتماد على أهم قاعدي بيانات الاستشهادات المرجعية العالمية وهما (Scopus) و (Web of science) في تحديد ترتيب المجلات، ويتم تحديد الربع (quartile) الخاص بالمجلة في أي من قاعدي البيانات على النحو التالي:

1. في قائمة بيانات (web of science) المنشورة من خلال (JCR impact factor) الذي يرجده (Clarivate analytics) من نسخة (Journal citation reports) التي يوضح ترتيب المجلة بين المجلات الأخرى في نفس التخصص الفيقي، والمتدرجة في أحدى التشكيلات التالية:

* التشكيل المرسوم لاستشهادات في الفنون .Science Citation Index Expanded (SCIE)
.Social Science Citation Index (SSCI)

2. بالنسبة للمجلات المطلقة في كشاف الفنون والاسciات (AHC) أو ترتيب Quartile Impact Factor لنهايتها ت-tier بجودة عالية ومتوفّي المعايير الدولية التي حدّتها Web of Science.

3. من خلال معايير المجلات المرتبة في Q2 في Web of Science.

• لا يتم الاعتماد مطلقاً على موقع المجلات على شبكة الانترنت للحصول على معامل التأثير او تحديد الربع Quartile

• ويتم الاعتماد فقط على تقارير المكتبة الرقمية بالجامعة بالجامعة.

• المجلة المصنفة في (Scopus) و (Web of science) يأخذ أعلى التقييمين.



مادة (19): شروط وقواعد تقييم المجالات والدوريات العلمية المحلية

- المجلة المحلية (المصرية وغير المصرية) هي التي لها ترقيم دولي ISSN وغير مصنفة في موقع web Scopus or science لا يعتد باى مجلة محلية او مؤتمر دولي ليس له ترقيم دولي (ISSN).
- لا يعتد بالمجلة المحلية التي يتم نشرها من جهة علمية غير معترف بها.
- الجهة العلمية المعترف بها هي جامعة او كلية او معهد او مركز بحثي او جمعية علمية ذات سمعة جيدة.
- اي مجلة مكتشفة في قاعدة بيانات وليس لها معامل تأثير تعامل معاملة المجلة المحلية.
- يتم عرض قوائم المجالات والدوريات العلمية المحلية على لجان القطاع المختص، للمراجعة طبقاً لمعايير خلال شهرين من تاريخ ارسالها لرئيس لجنة القطاع المختص.
- على الجهة التي تريد تسجيل مجلة/دورية علمية أن تقدم إلى المجلس الأعلى للجامعات بكافة البيانات والمستندات المطلوبة ليتمكن تضمينها طبقاً للمعايير الموضوعة.
- يتم إضافة ملخص باللغة الإنجليزية للأبحاث التي تنشر باللغة العربية، ولن يعتد بالمجلات التي لا تلتزم بذلك بعد عام من صدور هذه اللائحة.

معايير تقييم المجالات/الدوريات المحلية

النقطاط	المعيار
1.0	دورية تصدر عن جهة علمية معترف بها
1.0	الدورية منتظمة الاصدار
1.0	الدورية مكتشفة في قاعدة بيانات (بنك المعرفة المصري واتحاد المكتبات الجامعية، ...)
1.0	الدورية محكمة تحكيم معمي
1.0	الدورية متخصصة (لو كانت في تخصص عام فيجب أن تخصص أجزاء لكل تخصص دقيق)
1.0	الدورية لها نظام الكتروني للإدارة التحكيم والتشر
0.5	الدورية لها موقع الكتروني ينشر عليه الأبحاث كاملة سواء باشتراك أو مجاني
0.5	الدورية بشترك في تحريرها علماء خارجيون من مؤسسات علمية متميزة (من خارج جهة الإصدار)
7.0	الحد الأقصى لمجموع النقاط

مادة (20): شروط وقواعد تقييم المؤتمرات الدولية والمحلية

- يعرف المؤتمر الدولي بالمؤتمر الذي يتم تنظيمه بمشاركة هيئة علمية دولية ذات سمعة جيدة.
- يعرف المؤتمر الدولي المتخصص بالمؤتمر المنشورة أبحاثه، والتحكيم على البحث الكامل بمشاركة تحكيم من خارج الجهة المنظمة.
- لا يعتد بالأبحاث التي لم يتم إلقاءها أو عرضها في المؤتمرات.

معايير تقييم المؤتمرات

6.5	مؤتمر دولي متخصص (منشورة، التحكيم على البحث الكامل)
4.5	مؤتمر دولي متخصص (القى البحث أو تم عرضه والتحكيم على الملخص)
4.0	مؤتمر محلي متخصص (منشورة، التحكيم على البحث الكامل)
2.5	مؤتمر محلي متخصص (القى البحث أو تم عرضه، التحكيم على ملخص البحث)
2.0	مؤتمر محلي غير متخصص (منشورة، التحكيم على البحث كامل)
1.0	مؤتمر محلي غير متخصص (القى البحث أو تم عرضه ، التحكيم على ملخص البحث)

١٩
محمد (ص)



مادة (21): تطبيق تقييم المجالات/الدوريات والمؤتمرات الدولية والمحلية

- * جداول تقييم المجالات/الدوريات والمؤتمرات الدولية والمحلية ملزمة لجميع اللجان العلمية، ولا يجوز تخطي النقاط الممنوحة بالجداول، إلا إذا طلبت اللجنة العلمية إعادة النظر لمجلة أو دورية محددة ولأسباب واضحة.
- * في حالة طلب لجنة علمية تخطي قاعدة معاملة المجالات المحلية، لمجلة أو دورية محددة، فإنه يتعين وضع مسببات واضحة قابلة للحساب لهذه المجلة/الدورية بشرط حصولها أصلاً على أعلى نقاط في تقييم المجالات المحلية، وترى اللجنة أحقيتها في زيادة نقاطها، وتقوم "اللجنة العليا" بدراسة الموضوع وإعادة النظر في تقييم المجلة/الدولية.
- * يتم مراجعة تقييم المجالات والدوريات العلمية لجميع اللجان العلمية وذلك عند تعديلها سنويًا وبصفة دورية.
- * للجنة العلمية الحق في طلب إعادة النظر في التقييم سنويًا، وإضافة مجالات ومؤتمرات لم تكن مذكورة من قبل، وللأقسام العلمية الحق في أن تطلب من "اللجنة العليا" تقييم مجالات ودوريات ومؤتمرات لم تقيم من قبل. ويستعان، كلما أمكن بما لدى المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات، من بيانات ومعلومات تفيد في تقييم وترتيب المجالات والدوريات العالمية والمحليّة.

مادة (22): تحديد مشاركة الباحث في الأبحاث المشتركة

- * تحدد نسبة المشاركة في أي بحث بناءً على عدد المشاركين في نفس التخصص العام من الباحثين المدونين على البحث، على النحو التالي:
 1. إذا كان البحث في تخصص أي من المشاركين الأول أو الأخير، على اللجنة العلمية أن تمنح نسبة مشاركة 1.0 لأي منهاهما كان عدد المشاركين في البحث في نفس التخصص العام.
 2. إذا انفرد الباحث في تخصصه على البحث، تكون نسبة مشاركة 1.0.
 3. إذا كان عدد الباحثين في نفس التخصص اثنان فقط (ولا ينطبق عليهما البند رقم 1)، يمنح كل منها نسبة مشاركة 0.8.
 4. إذا كان عدد الباحثين المشاركين في نفس البحث في نفس التخصص ثلاثة باحثين، فيكون نسبة مشاركة الباحث 0.7 (دون تعارض مع البند رقم 1 لو تم تطبيقه).
 5. إذا كان عدد الباحثين المشاركين في نفس البحث في نفس التخصص أربعة باحثين، فيكون نسبة مشاركة الباحث 0.55 (دون تعارض مع البند رقم 1 لو تم تطبيقه).
 6. إذا كان عدد الباحثين المشاركين في نفس البحث في نفس التخصص خمسة باحثين، فيكون نسبة مشاركة الباحث 0.4 (دون تعارض مع البند رقم 1 لو تم تطبيقه).
 7. إذا كان عدد الباحثين المشاركين في نفس البحث في نفس التخصص ستة باحثين أو أكثر، فيكون نسبة مشاركة الباحث 0.25 (دون تعارض مع البند رقم 1 لو تم تطبيقه).
 8. إذا حصلت المجلة المنشورة بها البحث على 10 نقاط، فإن نسبة المشاركة لكل باحث من الباحثين تكون 1.0 إذا كانوا أربعة فأقل، أما لو زاد عدد الباحثين ليصل إلى 5 أو 6 باحثين فتتخصيص نسبة المشاركة لكل منهم إلى 0.8، وإذا كانوا سبعة فأكثر تكون نسبة المشاركة لكل منهم 0.6.

مادة (23): الأبحاث التي لا يتم إعادة تقييمها

- * لا يتم إعادة تقييم البحث المنشور في مجلة مصنفة في Web of Science Q1 or Q2 وبالتالي فإن نقاط تقييم المجلة أو الدورية العلمية ستكون 10 أو 9.5، وكان تخصص المجلة العلمية في التخصص العام للجنة العلمية وبالتالي فهو في التخصص العام للمتقدم، وفي هذه الحالة يحصل البحث على 90 نقطة (جيد جداً) لو صنفت المجلة على أنها Q1، بينما يحصل البحث على 80 نقطة (جيد جداً) لو صنفت المجلة على أنها Q2، وتحدد نسبة المشاركة طبقاً للقواعد المنظمة.



مادة (24): طرق التقدم للجان العلمية

* يوجد ثلاثة طرق للتقدم، حيث يجوز محاسبة المتقدم على إنتاجه العلمي فقط لو كان متميزاً، بينما يكون للمتقدم الذي على رأس العمل في جامعته وله إنتاج علمي عادي أن يكون جزء من التقييم يعتمد على النشاط الجامعي الذي يقدمه لجامعته. أما من يتقدم وهو في إعارة أو انتداب أو مهمة قومية أو أجازة خاصة، فيتم تخفيض درجة النشاط الجامعي.

* أولاً، التميز العلمي

- على من يجد أن لديه أيها يمكن إلا يعاد تقييمها طبقاً للقواعد المنظمة لذلك وتحصل المجلات العلمية المنشورة بها جميع الأبحاث المقدمة على 10 نقاط، وتكتفى لحصوله على 54 نقطة، أن يقدمها مرفقاً بها تقرير معتمد من وحدة المكتبات الرقمية بمركز الخدمات المعرفية والإلكترونية التابع للمجلس الأعلى للجامعات. وتطلع اللجنة العلمية على تقرير المكتبة الرقمية ومقارنته بالأبحاث المقدمة، وتحديد الأبحاث التي لا يجب إعادة تقييمها، ويتم تدوين 90 نقطة (جيد جداً) لكل بحث من هذه النوعية و10 نقاط للمجلة العلمية، وتحدد نسبة المشاركة طبقاً للقواعد الموضوعية، فإذا كان مجموع النقاط الحاصل عليها المتقدم تصل إلى 54 نقطة فيكون قد استوفى شروط التميز العلمي. وعلى المتقدم إعداد عرض عن أهم الأبحاث في اتجاه تخصصه ليتم تقديمها للجنة العلمية وتقييمها وتحديد مدى أهميتها نشرها على المجتمع الجامعي للاستفادة منها.

* ثانياً، الاعتماد على عناصر التقييم الجامعي (على رأس العمل في جامعته)

- تعتمد على تقديم أبحاث علمية لا تزيد عن 8 أبحاث ولا تقل عن 5 أبحاث، وبخصوص لذلك 70 نقطة (يجب أن يحصل المتقدم على 60% منها أي 42 نقطة)، وتقدير عن الأداء الجامعي من القسم والكلية حول نشاط المتقدم داخل جامعته وبخصوص له 20 نقطة (يجب أن يحصل المتقدم على 60% على الأقل أي 12 نقطة)، وبخصوص 10 نقاط لمناقشة المتقدم (ويجب أن يحصل المتقدم على 60% منها أي 6 نقاط). ويجب أن يجاز للمتقدم 4 أبحاث على الأقل، ويحصل في مجموع النقاط على 60 نقطة للترقية لدرجة أستاذ مساعد أو على 70 نقطة للترقية لدرجة أستاذ.

* ثالثاً، لم يقدم أداء جامعي (معار / منتدب / مهمة قومية / أجازة خاصة)

- تعتمد على تقديم أبحاث علمية لا تزيد عن 8 أبحاث ولا تقل عن 5 أبحاث، والتقدم يعتمد على مدة الإعارة وذلك على النحو التالي:

* أغير منذ ما لا يزيد عن عامين: يمعنى أنه كان على رأس العمل بجامعة الأصلية لمدة تصل إلى ثلاث سنوات على الأقل، يتم حساب نقاط الأبحاث من 80 نقطة ويجب أن يحصل على 48 نقطة (60%)، ويكون نقاط نشاط المتقدم داخل جامعته الأصلية من 10 نقاط (يجب أن يحصل المتقدم على 60% على الأقل أي 6 نقاط)، وبخصوص 10 نقاط لمناقشة المتقدم (ويجب أن يحصل المتقدم على 60% منها أي 6 نقاط). ويجب أن يجاز للمتقدم 5 أبحاث ويحصل في مجموع النقاط على 60 نقطة للترقية لدرجة أستاذ مساعد أو على 70 نقطة للترقية لدرجة أستاذ.

* أغير منذ أكثر من عامين: تستبدل نقاط تقرير الأداء الجامعي بزيادة نقاط الأبحاث لتكون من 85 نقطة ويجب أن يحصل على 51 نقطة على الأقل (60%), ونقاط المناقشة تكون من 15 نقطة ويجب أن يحصل على 9 نقاط على الأقل (60%). ويجب أن يجاز للمتقدم 5 أبحاث ويحصل في مجموع النقاط على 60 نقطة للترقية لدرجة أستاذ مساعد أو على 70 نقطة للترقية لدرجة أستاذ.

* في حالة عدم الترقية، فإنه يجوز إعادة التقدم بعد سنة كاملة بشرط تقديم أبحاث جديدة.



مادة (25): آليات الفحص والتقييم

- * يفحص كل مُحَكِّم الإنتاج العلمي للمنتقم، ويقدم تقريره، مُفصلاً ومُسليماً، إلى اللجنة العلمية في خلال شهر من وصول الإنتاج العلمي إليه، أو خلال 45 يوماً إذا كان العضو في الخارج أو من الخارج.
- * يتم فحص كافة الأبحاث العلمية المحولة للمُحَكِّم والتي أرسلها المنتقم في حدود القواعد المحددة لعدد الأبحاث المقدمة، ولا يجوز ضم أبحاث علمية، ويتم تقييم كل بحث على حدة.
- * في حالة تأخر أحد الفاحصين عن إرسال تقرير الفحص الفردي في موعده، يخطر بمعرفة مقرر اللجنة أو أمينها بنفس الأسلوب المتعارف عليه (بالتليفون أو الفاكس أو البريد الإلكتروني) ليكون عليه إعداد التقرير وإرساله في مدة لا تتعدي أسبوعاً واحداً، وفي حالة التأخر عن ذلك ترسل الأوراق لمُحَكِّم آخر، ويخطر أمين المجلس الأعلى للجامعات ليستبعده من قائمة المحكمين.
- * في حالة اعتذار أحد المحكمين عن فحص الإنتاج العلمي للمنتقم، عليه اخطار اللجنة العلمية خلال مدة لا تزيد عن أسبوع وإعادة الملف لأمانة اللجنة العلمية.
- * إذا لم تقدم اللجنة العلمية تقاريرها في المواعيد المحددة، لرئيس الجامعة التابع لها المنتقم أن يدعو اللجنة العلمية إلى اجتماع برئاسته لتفصي أسباب التأخير. وله الحق في عرض الأمر على مجلس الجامعة، وللمجلس أن يقرر سحب الأبحاث من اللجنة العلمية وإحالتها إلى لجنة خاصة يشكلها من خمسة أعضاء على الأقل من متوفّر فيهم الشروط المبينة في المادة 73 من قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ولائحته التنفيذية، ويحدد لها أجلاً لتقديم تقريرها، ويخطر المجلس الأعلى للجامعات بذلك.
- * يتم فحص الإنتاج العلمي الذي أنجزه المنتقم أثناء عمله على درجة الحالية.
- * في حالة إعادة التقدّم يقتصر الفحص على ما طلب منه في التقرير السابق للجنة. ويجب التقدّم باعمال جديدة تتيح له اجتياز متطلبات الحصول على الدرجة بشرط أن يكون ذلك بعد عام كامل من تاريخ قرار اللجنة أو أربعة عشر شهراً من تاريخ إحالة الإنتاج لها أيهما أفضل للمنتقم.
- * في حالة إعادة المناقشة (بشرط استيفاء كافة المتطلبات الأخرى) فيكون ذلك بعد شهرين وتسجل له النقاط الأعلى في المناقشة.
- * في حالة عدم استيفاء نقاط النشاط، يعاد تقييم نشاط المنتقم من خلال جامعته بعد ستة أشهر من تاريخ قرار اللجنة.
- * يجوز أن يدعى مقرر اللجنة العلمية، المحكمين بعد تقديم تقاريرهم الفردية، لحضور اجتماع اللجنة المخصص لمناقشة المنتقم، ولكن لا يجوز لهم المشاركة في تقييم المناقشة.



نموذج التقرير الفردي لحكم

اللجنة العلمية رقم (...):



المجلس الأعلى للجامعات

اسم المتقدم:
 الرقم الكودي للمتقدم:
 الكلية:
 الجامعة:
 التخصص العام:
 التخصص الدقيق:

يتم كتابة الرأي في كل بحث وتبينه العلمية وحيثيات الحكم وأسباب التقدير المندرج للبحث وذلك على النحو التالي:

البحث رقم (1) (عنوان البحث - المؤلفون - مكان و تاريخ النشر):

موجز للبحث يوضح فيه الرأي في أهم الاستنتاجات وحيثيات الحكم وتقدير البحث. وهل البحث بعد مقالة أو يستشهد أو يضم بحث آخر. وهل يقع في مجال تخصص الباحث.

البحث رقم (2) (عنوان البحث - المؤلفون - مكان و تاريخ النشر):

موجز للبحث يوضح فيه الرأي في أهم الاستنتاجات وحيثيات الحكم وتقدير البحث. وهل البحث بعد مقالة أو يستشهد أو يضم بحث آخر. وهل يقع في مجال تخصص الباحث.

.....
 وهذا هو آخر بحث فدم.

ملخص التقييم

رقم البحث								النقطة	عنصري التقييم
8	7	6	5	4	3	2	1		
								10	1. الشكل العلمي ونطعة اللغة
								10	2. وضوح المنهج والمنهجية
								5	3. التوثيق و مدى شمولية المراجع وحداثتها
								40	4. الأصناف والإشكال والقيمة العلمية للبعض
								15	5. حق المنشئة وسلامة الاستنتاجات
								10	6. طرificية ونطعة الفرض
								10	7. مدى قابلية الاتصال للطلاب
								100	مجموع النقاط (1) التقدير (2)

(1): لا بد من تقديم جميع الأوراق المقدمة، ولا يتم منع بحث إلى بحث آخر أو كان في حدود المقالة.

(2): وتحسب تقييمات الأبحاث بناءً على الدرجات العاشرة عليها البحث من 100 درجة، على النحو التالي: بحث ضعيف (أقل من 60)، بحث مقبول (60 - 70)، بحث جيد (70 - لأقل من 80)، بحث جيد جداً (80 فأكثر)، وعلى المحكم أن يتضمن تقريره الفردي جملات تغطي كل بحث.

الرأي العام

يتم كتابة الرأي في قيمة الأبحاث المقدمة. وتقدير مجال تخصص المتقدم

اسم المحكم:
 جهة العمل:
 التوقيع:
 التاريخ:

* تلتزم اللجنة باستخدام النموذج التالي، والذي يلخص نقاط الأبحاث، وحساب جميع مفردات النقاط الحاصل عليها المتقدم، ولا يعد التقرير الجماعي مكتملاً إلا إذا أرفقت معه نسخة من النموذج على أن تكون موقعة من مقرر اللجنة.



استمارة تقييم (أعمال اللجنة)

اللجنة العلمية رقم (٠٠٠) :



المجلس الأعلى للجامعات

اسم المتقدم:
 الكلية:
 الجامعة:
 القسم:
 التخصص:
 التخصص العام:

تقييم الأبحاث العلمية

نقطة البحث	مجمل تأثير البحث	حاصل ضريبهم بـ			تقدير البحث	درجات المحكمين			رقم البحث
		دور المتقدم	تقدير المجلة	درجات اللجنة		المحكم الثالث	المحكم الثاني	المحكم الأول	
									1
									2
									3
									4
									5
									6
									7
									8
نتيجة التقييم									

نتيجة مخالفة الباحث في ورقة العمل المكتف بإعدادها

نتيجة التقييم

تقييم مجلمل النشاط بالقسم والكلية

نتيجة التقييم

التقييم النهائي

مجمل النقاط

لا يرقى:	يرقى:	توصية اللجنة: مما تقدم ترى اللجنة أن المتقدم
----------	-------	--

اجتماع اللجنة رقم: يوم الموافق / / 20.....

مقرر اللجنة

نقطة البحث	الباحث المجاز	مذكرة الباحث		مذكرة الباحث		مذكرة الباحث		مذكرة الباحث		نوع التقدم
		الحادي عشر	الحادي عشر							
مجمل النقاط الكلية 100 - 100	4	12	20	8	10	42	70	54	الاكتفاء	أولاً التقدير العلمي
معدل النطاق على حاسوب التقييم الجامعي	5	5	10	8	10	48	80	61	الإعتماد على حاسوب التقييم الجامعي	ثانياً التقدير العلمي
نقطة لا يزيد عن عشرين				9	15	85			لم يقدر أداء جامعي (ممتاز / مقبول / مهتم قرميداً/إنجازه خاصة)	ثالثاً التقدير العلمي
وهي من 70 نقطة للأفضل									أكبر منها لا يزيد عن عشرين	رابعاً التقدير العلمي
									أكبر منها لا يزيد عن عشرين	خامساً التقدير العلمي

لابد من تحقيق شروط الحصول على جيد في ثلاثة أبحاث للمتقدم للترقية لدرجة أستاذ أو بحث جيد جداً ويبحث جيد على الأقل، وللترقية لدرجة أستاذ مساعد لابد من الحصول في بحثين على تقدير جيد على الأقل.



* تعد اللجنة العلمية تقريراً جماعياً عن إنتاج المتقدم العلمي، ويتعين أن يكون واضحاً في تقرير اللجنة العلمية أسباب الموافقة أو عدمها، شارحاً حيثيات القرار. ويوضح رأى اللجنة في كل بحث وكذلك نتيجة مناقشة الباحث، ورأيها في تقييم أدائه المقدم من الكلية (مراجعة المستندات الدالة على استيفاء استماره تقييم نشاط المتقدم)، والمطلوب من الباحث التقدم به في المرة التالية لو لم يتمكن من استيفاء شروط الترقية، النموذج التالي يوضح محتويات التقرير الجماعي.

نموذج لعناصر التقرير الجماعي	
الجنة العلمية [.....]	
المجلس الأعلى للجامعات	
التقرير الجماعي لفحص الإنتاج العلمي للدكتور [.....]	
اسم المتقدم:	الرقم الكودي للمتقدم:
القسم:	الكلية:
الشخص المعنون بالعلم:	الجامعة:
الشخص المعنون بال雠:	جامعة:
<ul style="list-style-type: none"> يجب أن يذكر في رأس كل مصفحة: أن هذا التقرير الجماعي مقدم من لجنة رقم تخصص أوراق الدكتور قسم كلية جامعة والمقدم الممسوٌ على درجة في تخصص يعتبر التقرير على تاريخ ورود أوراق المتقدم، وتاريخ تشكيل اللجنة الثلاثية المكلّفة، وتاريخ فحص التقرير الفردية ومتطلبات المتقدم، وأسباب التأخير عن المعايير المحددة آن وجده. يكتب اسم كل بحث وبيناته كاملة، ويذكر بالختصار قيمة كل بحث وتقييره، وذكر حيثيات التقرير المذكور، والخطوات المعنوية للبحث. وفي نهاية تقيم الابحاث يذكر مجموع نقاط الابحاث المقدمة. يتم كتابة رأى اللجنة في مناقشة الباحث والخطوات الحاصل عليها في المناقشة. ويتم التطرق على تقييم آداء المتقدم بالقسم والكلية والجامعة، وذكر تقيير القسم والكلية له. يكون هناك خلاصة للتقرير تتضمن على مجموع النقاط الحاصل عليها ومدى الجدارة كل بذ على حده، والمطلوب تقييمه في المرة التالية لو لم يحصل على تقييم إيجابي. تم بذهاب التقرير بالوصية بترقية المتقدم إلى درجة أو بعد الترقية. يوضع أعضاء اللجنة العلمية الحاضرين فقط على جميع صفحات التقرير. 	
توقيع أعضاء اللجنة العلمية	
<ul style="list-style-type: none"> يرفق بالتقدير استماره تقييم (الأعمال اللجنة) موقعة من مقرر اللجنة. 	

* لمعالجة الأخطاء المادية التي يمكن أن تظهر في استماره التقييم، يتم إعداد تطبيق على الحاسوب الآلي، يقوم بإعداد الاستمارة للمتقدم طبقاً لقواعد حساب نقاط المتقدم، ويكون لرئيس اللجنة العلمية استخدامه وطباعته النموذج من خلاله. وسيتم عمل تطبيق على المحمول لتسهيل استخدامه.

* إذا ثبتت للجنة العلمية دلائل على عدم الأمانة العلمية في الإنتاج العلمي للمتقدم، يتبع إجراء الإثبات العلمي لجامعةه، مصحوباً بتقرير مفصل تستند إليه الجامعة عند إحالة الموضوع للتحقيق. وفي حالة عدم ثبوت الاتهام وحفظ التحقيق، يتبع على الجامعة، إعادة الملف إلى اللجنة العلمية لاستكمال الفحص، وعلى اللجنة العلمية الاعتداد بقرار الجامعة.

* يتبع على اللجنة العلمية الانتهاء من فحص الإنتاج العلمي للمتقدم خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث إلى اللجنة العلمية، ما لم يكن من بين الفاصلين من هو في خارج الجمهورية أو من خارجها فيزيد هذا الميعاد شهراً آخر.

* يرسل مقرر اللجنة، بعد الانتهاء من أعمالها لكل حالة، نسخة من التقرير الجماعي وأصول التقارير الفردية، في مظروف سري إلى أمين المجلس الأعلى للجامعات ليتم حفظه في أمانة المجلس الأعلى للجامعات.



محمد هاشم

خامساً: شروط وقواعد التقييم

مادة (26): تقرير الكلية عن نشاط المتقدم بالقسم والكلية والجامعة

* بعد المتقدم ملف كامل يحتوي على كافة الأنشطة التي قام بها خلال الأعوام الخمس السابقة، ويرفق المستندات الدالة على ما قام به المتقدم من أعمال لصالح المؤسسة المتقدمة بأوراقه للحصول على اللقب العلمي للدرجة المطلوبة، ويسلم الملف ضمن الأوراق المقدمة للجنة العلمية.

* فيما يلي عناصر استماراة تقييم أداء نشاط عضو هيئة التدريس في جامعته المتقدم منها للحصول على الترقية، ويمكن لمجلس القسم إعادة توزيع النقاط في حدود 20% حسب طبيعة كل تخصص ونشاط كل متقدم مع توضيح أسباب إعادة التوزيع.

اسم المتقدم:	<input type="text"/>
القسم:	<input type="text"/>
الكلية:	<input type="text"/>
الجامعة:	<input type="text"/>
الشخص من الناقلة:	<input type="text"/>
شعار الجامعة	
استماراة تقييم أداء عضو هيئة التدريسين	
أولاً: الأنشطة التدريسية	
<ul style="list-style-type: none"> - المقررات الدراسية التي يشارك فيها المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا [بيان محدث من مجلس القسم بالاعرض التدريسي]. - المساعدة في تطوير المقررات وطرق التدريس (وجود صورة رقمية للمقرر متداولة على الانترنت). - تلقي الطلاب وتقييمهم للمقرر طبقاً لنتائج الدراسة المطلوبة في وحدة الجودة الكلية (تقدير من وكيل الكلية المستحسن). - الالتزام بأصل الاتصالات والتكنولوجيات (تقدير من وكيل الكلية رئيس التكنولوجيا). - الكتب المولدة والمتفرجة في التخصص التي لها رقم إيداع (رقم الإيداع دفتر الكتب). 	
مجموع نقاط الأنشطة التدريسية بما لا يزيد عن 7 نقاط	
ثانياً: الأنشطة البحثية	
<ul style="list-style-type: none"> - عدد الاستشهادات (citations) لابحاث المتقدم في [[Scopus]] ... [إسورة من موقع (H index)] - الرسائل العلمية التي شارك في الاتصالات عليها وتم منحها في ممتاز بشرف عليها ولم تمنح [بيان محدث من وكيل الكلية (المختص)]. - المذكرات الدولية و المحلية التي شارك فيها [بيان محدث من الكلية]. - المنشورات العلمية التي شارك فيها [بيان من جهة المعاونة]. - ترجمات الابحاث ومللاتها من الأصل المنشورة [بيان من جهة المعاونة]. - مدى مساعيته في رفع شأن قسم العلمي (إذاً القسم العذر) 	
مجموع نقاط الأنشطة البحثية بما لا يزيد عن 7 نقاط	
ثالثاً: الأنشطة الجامعية والمجتمعية	
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في تطوير الواقع وبناء المعايير بالكلية والجامعة [بيان من الكلية أو الجهة التي شارك معها]. - المشاركة في أصل الوحدات العلمية والبحثية والبنية المختلطة بالكلية والجامعة والمبني [بيان من الكلية أو الجهة التي شارك فيها]. - المشاركة في أصل وحدة منسق المعرفة وتطوير الأداء بالكلية والجامعة [بيان من وحدة منسق المعرفة]. - المشاركة في التوصيل التثوري (اللاحقة / التوعوية...) أو برنامج محو الأمية [بيان محدث من الكلية]. - المشاركة في الأنشطة الطلابية (زيارة أسر أو تدريب صغار أو) [بيان محدث من الكلية]. - الانشاد في الجمادات والروابط العلمية سواء دولية أو محلية [بيان من الجهة المانحة الجائزة]. - الجوائز التي حصل عليها المتقدم من جهات مختلفة أو دولية بعد دخولها ظهرها [إذنها أو بيان من الجهة المانحة الجائزة] 	
مجموع نقاط الأنشطة الجامعية والمجتمعية بما لا يزيد عن 6 نقاط	
تم العرض على مجلس الأستاذ بالقسم، ووافق على التقييم.	
فرعية الكلية:	<input type="text"/>
محمد الكلية	<input type="text"/>
رئيس مجلس القسم	<input type="text"/>
١٧ محمد	
امثلية تصوّر هيئة التدرين تقديم المستندات المزبدة لأصله باسم الكلية والجامعة	



* يقوم مجلس الأستاذة بالقسم بمراجعة ملف أنشطة المتقدم، ولا يحضر الاجتماع الأستاذة المساعدون أو المدرسوون، ثم يتم اعتماده من عميد الكلية، ويرفق بأوراق المتقدم في مظروف مغلق سري. ويكون التقييم عن مجمل نشاط المتقدم داخل الجامعة من 10/20 نقطة، وفق معايير قياسية واضحة، في ضوء المواد 69، 70، 95، 96، 98، 99 من قانون تنظيم الجامعات، مع ملاحظة الاختلافات بين طبيعة الكليات والأقسام العلمية.

* في حالة امتناع القسم العلمي عن تقديم تقرير عن أداء المتقدم، يكون لعميد الكلية عقد اجتماع لمجلس أستاذة القسم برئاسته لبحث الأمر، وفي حالة عدم الوصول إلى قرار فعليه أن يعرض مقترن بالتقدير المطلوب على مجلس الكلية. وفي حالة امتناع الكلية عن تقديم التقرير يكون لرئيس الجامعة اتخاذ ما يراه لإعداد التقرير المطلوب.

* وفي حالة امتناع عميد الكلية عن رفع الإنتاج العلمي للمتقدم، فيكون لرئيس الجامعة اتخاذ ما يلزم نحو رفع الإنتاج العلمي لو كان ذلك من حق المتقدم.

مادة (27): عدد ونوعية الأبحاث العلمية المقدمة

* يسمح لطلاب الترقية، التقدم بأي عدد من الأبحاث بمفرده أو بالمشاركة مع آخرين، وبحيث لا يقل عددها عن 5 أبحاث ولا يزيد على 8 أبحاث، ويشترط توزيع النشر العلمي للمتقدم على عاملين ميلاديين على الأقل (24) شهراً، على الأقل، بين تاريخ قبول نشر أقدم الأبحاث وتاريخ قبول نشر أحدثها)، ولا يعتد بالأبحاث المنشورة من رسائل الماجستير والدكتوراه للمتقدم.

* يشترط أن تخدم الأبحاث المقدمة الخطة البحثية للقسم العلمي التابع له المتقدم، وبالضرورة أن تكون جزء من الخطة البحثية للكلية التي أصلا هي جزء من خطة الجامعة البحثية والتي تعتمد على تلبية متطلبات أولويات البحث العلمي للدولة.

* لا يعتد إلا بالأبحاث التي يثبت أن المتقدم قد دون عليها علاقته بجامعته المتقدم منها، حتى لو كان معاراً أو منتدياً أو في مهمة علمية، داخلياً أو خارجياً، أثناء عمل البحث.

* يشترط ألا يتضمن الإنتاج العلمي أكثر من بحثين منشوريين أو مقبولين للنشر في عدد واحد من نفس الدورية أو المؤتمر العلمي، ولا تقبل الأبحاث التي تنشر Online إلا إذا كانت من قبل ناشر معروف دولياً.

* يجوز التقدم ببحوث أقيمت في مؤتمرات، ولكن لا يعتد عند حساب الأبحاث التي سيتم إجازتها للترقية إلا ببحثين على الأكثر مهما كانت عدد مرات التقدم.

تقييم الأبحاث العلمية المقدمة

* يمثل الإنتاج العلمي للمتقدم 70 نقطة (الطريقة الثانية للتقدم "الاعتماد على عناصر التقييم الجامعي") أو 85/80 نقطة (الطريقة الثالثة للتقدم "تعتمد على مدة الإعارة عند التقدم") من مجمل التقييم، ويكون على أساس تقييم الفاحصين لكافة الأبحاث التي تتواجد فيها الشروط، ويتعين أن يحتوي الإنتاج العلمي للمتقدم، على الأقل، على أبحاث يتم إجازتها على النحو التالي:

- ثلاثة أبحاث على الأقل للمتقدم لدرجة أستاذ بتقدير جيد، أو بحث بتقدير جيد جداً وبحث بتقدير جيد.

- بحثان على الأقل للمتقدم لدرجة أستاذ مساعد بتقدير جيد.

- لا يقل مجمل الإنتاج العلمي الذي أجزى له عن أربعة أبحاث في حالة التقدم طبقاً للطريقة الثانية، ولا يقل عن خمسة أبحاث في حالة التقدم طبقاً للطريقة الثالثة.

* تحسب نقاط البحث على أساس تقدير اللجنة لنقاط البحث من واقع تقييم المحكمين الثلاثة، ونقاط تقييم المجلة العلمية، ونسبة مشاركة المتقدم في البحث. وتوضح استماراة عمل اللجنة وكيفية حساب نقاط البحث.

* يجب أن يكون ثلثاً الأبحاث المقدمة على الأقل في التخصص الدقيق للمتقدم (التخصص الذي سيحصل على اللقب العلمي عليه). وفي حالة إعادة التقدم، على اللجنة التأكيد على نوعية الأبحاث المطلوب إضافتها ليتقدم بها.



* في حالة التقدم مرة أخرى، بابحاث جديدة، يتم فحصها وتقييمها، وعلى اللجنة العلمية ضمها للقائمة السابقة لأبحاث المتقدم والاعداد، عند حساب النقاط، فقط بثمانية أبحاث على الأكثر التي حصلت على أعلى نقاط، وتطبق كافة الشروط بعد ذلك.

مادة (29): مناقشة المتقدم

* تمثل مناقشة المتقدم 10/15 نقاط (طبقاً لطريقة التقدم)، ويتعين حصول المتقدم على 60% على الأقل، ويكون التقييم على أساس التعرف على كفاءة المتقدم في البحث العلمي في مجاله، وإلمامه بما يدور على الساحة من أبحاث في تخصصه، وذلك بناء على عرض يقدمه على النحو التالي:

- أهم ما يدور من أبحاث علمية في التخصص الفرعي، الذي قدم فيه معظم أبحاثه، وذلك للمتقدم للحصول على اللقب العلمي لدرجة أستاذ مساعد،
- رؤية مستقبلية للنهوض بالتخصص المراد الترقية فيه، وذلك للمتقدم للحصول على اللقب العلمي لدرجة أستاذ.

* في حالة عدم اجتياز المناقشة بينما استوفى المتقدم باقي متطلبات الترقية، يمكن إعادة المناقشة مرة أخرى بعد شهرين من تاريخ المناقشة.

سادساً: شروط وأليات التقدم للجان العلمية

مادة (30): مدة شغل الدرجة الحالية قبل التقدم

* يتعين أن يكون المتقدم للتعيين في درجة أستاذ مساعد أو أستاذ قد شغل الدرجة التي تسبقها لمدة خمس سنوات على الأقل، ويجوز قبول أوراق المتقدم قبل استكمال المدة المقررة بثلاثة أشهر على الأكثر.

مادة (31): الأوراق والمستندات المطلوب تقديمها

* خطاب من عميد الكلية برفع أوراق المتقدم للجنة العلمية، موضحاً به التخصص الذي يرغب المتقدم في الحصول على الدرجة العلمية فيه، ويفيد أنه استوفى كافة شروط التقدم طبقاً لقانون تنظيم الجامعات، مع إحاطة مجلس القسم المختص علماً بكل أوراق المتقدم، وكذلك إفادة بالدورات التدريبية التي حضرها طبقاً لقرارات المجلس الأعلى للجامعات.

* مظروف سرى مقدم من الكلية يحتوى على استمراره تقييم النشاط العلمي للمتقدم وما قدمه لخدمة المجتمع وأعماله الإنسانية البارزة في القسم والكلية والجامعة. وعلى عضو هيئة التدريس المتقدم أن يرفق المستندات المعتمدة والمؤيدة لنشاطه الجامعى بالكامل.

* ترفق الكلية تقرير اللجنة العلمية عن ترقيته لدرجة أستاذ مساعد في حالة التقدم لدرجة أستاذ، أو التقرير السابق في حالة التقدم لمرة ثانية.

* تقرير معتمد من وحدة المكتبات الرقمية بمركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية التابع للمجلس الأعلى للجامعات، يحدد المادة العلمية المنقولة في الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية، بعد تمرير الأبحاث على برامج اكتشاف الاقتباسات العلمية (plagiarism) أو أي برامج مشابهة متوفرة بالجامعات المصرية أو الكليات.

* عدد 5 نسخ من الأوراق والمستندات المطلوبة للفحص، يحتوى كل منها على ما يلى:

- الأبحاث المطلوب تقييمها، أو صورة طبق الأصل منها، مرقمة طبقاً لتاريخ النشر، الأقدم فالأحدث، وكذلك نسخة من رسالة الماجستير والدكتوراه في حالة التقدم لدرجة أستاذ مساعد.
- ملخصات البحوث (باللغة العربية والإنجليزية)، وينبغي أن تكون متضمنة للبيانات الهامة وتشمل: رقم البحث في القائمة - عنوان البحث - أسماء المؤلفين بالترتيب - اسم المجلة - رقم المجلد والعدد - تاريخ النشر، مع إيضاح ما إذا كان البحث مشتقاً من رسالة علمية، وبيان واضح بدور المشاركين.
- ملف النشاط الجامعي للمتقدم شاملًا على كافة المستندات التي ثبتت ما قام به من نشاط تدريسي وبحثي وجامعي ومجتمعي.



- بيان معتمد بالتاريخ العلمي والوظيفي متضمنا الانتداب والإعارة والإجازات الخاصة وإجازات مرافق الزوج وكذلك المؤتمرات العلمية.
- * بيان بالدورات التدريبية التي حضرها المتقدم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، موقعة من عميد الكلية، وكافة المستندات الدالة على حضوره التدريب، وبحد أدنى 3 دورات تدريبية وافتتح الكلية على حضورها.

مادة (32): شروط التقدم للمعار أو في أو اجازة أو في مهمة علمية

- * يمكن لعضو هيئة التدريس المعار خارجياً أو داخلياً أو في مهمة علمية أو إجازة لمرافق الزوج، والحاصل على موافقة سارية من جامعةه، التقدم بأوراقه للجان العلمية بخطاب من عميد كلية ويقدم نفس الأوراق والمستندات المطلوبة.
- * لا يجوز لعضو هيئة تدريس التقدم، بعد انتهاء ما رخص له فيه من إعارة أو مهمة علمية أو إجازة لمرافق الزوج (ولم يتم تجديد الموافقة)، إلا بعد تجديد الموافقة أو عودته وتسلمه العمل.

مادة (33): آلية تقديم أوراق المتقدمين

- * تقدم الطلبات وملفات المتقدمين من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الحكومية من خلال كلياتهم مباشرة للجان العلمية المختصة، بينما يحتاج تقديم طلبات وملفات أعضاء هيئة التدريس العاملين في مؤسسات تعليم أهلية أو خاصة أو أجنبية إلى تسليمها لأمانة المجلس الأعلى للجامعات الذي يحيلها للجنة المختصة.
- * تطبق ذات القواعد على أعضاء هيئة التدريس العاملين في مؤسسات التعليم الخاص المعتمدة من وزارة التعليم العالي، عند التقدم لشغل الوظائف في جامعاتهم، مع تسديد الرسوم التي يحددها المجلس الأعلى للجامعات.
- * يتعين على مؤسسات التعليم العالي الخاصة والأهلية والأجنبية، إحالة أوراق عضو هيئة التدريس المتقدم من الخارج ويرغب في التعين على درجة أستاذ مساعد، ليتم فحصها طبقاً للقواعد المعمول بها، من خلال اللجان العلمية، ليعد بهذا التعين عند التقدم لدرجة أستاذ.

سابعاً: التظلم من أعمال اللجان العلمية

مادة (34): أسلوب التقدم بالتظلم من نتيجة فحص أوراق المتقدمين

- * يتقدم المتضرر من قرار اللجنة العلمية بعدم الترقية مباشرة بالتماس إلى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث ورئيس لجنة التظلمات بالجامعة، موضحاً أسباب التظلم، مصحوباً بكافة المستندات التي تُعِزِّز تمسكه.
- * يحيل نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث التظلمات التي ثبتت جديتها إلى أمين المجلس الأعلى للجامعات.
- * يعرض أمين المجلس الأعلى للجامعات التظلمات التي تحيلها الجامعات لجديتها، على "اللجنة العليا" والتي تدرسها ولها أن:
 - تحفظ الموضوع بعد التأكد من عدم أحقيبة المتظلم،
 - أو تحيل الموضوع إلى "اللجنة التخصصية" المعنية لإبداء الرأي العلمي في التظلم،
 - أو تخاطب اللجان العلمية بأي ملاحظات أو تحفظات أو تراها،
 - أو تطلب من أحد أعضاء "اللجنة التخصصية"، حضور الجلسة وعرض رأيه،
 - أو البت في التظلمات التي ثبتت جديتها واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.
 - عرض الأمر على المجلس الأعلى للجامعات، لتشكيل لجنة خماسية لفحص والتقييم.



١٩
محمد صبيح

مادة (35): الشكوى من أعضاء اللجان العلمية أو فيما بينهم

- * في حالة وجود اختلاف بين أعضاء اللجنة العلمية أو شكوى من أعضاء هيئة التدريس المتعاملين مع اللجنة أو غيرهم، لا يعتقد أي منهم بقيام اللجنة بمخالفات للقواعد أو الأعراف الجامعية، تقدم شكوى مصحوبة بكافة المستندات المزيدة لموضوع الشكوى، إلى أمين المجلس الأعلى للجامعات مباشرة.
- * يشكل أمين المجلس الأعلى للجامعات لجنة ثلاثة برئاسة أحد أعضاء "اللجنة العليا" لفحص الشكوى.
- * في حالة وجود مخالفة تستحق المحاسبة أو المسائلة، تعرض اللجنة تقريرها على المجلس الأعلى للجامعات لاتخاذ الإجراءات المناسبة طبقاً لطبيعة كل مخالفة.

ثامناً: الالتزامات المالية

مادة (36): مصاريف الفحص

- * يحدّد المجلس الأعلى للجامعات سنوياً مصاريف الفحص للمتقدمين للحصول على اللقب العلمي لدرجتي أستاذ مساعد وأستاذ.
- * تتحمّل الجامعات الحكومية مصاريف الفحص للتقدم لفحص الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس العاملين بها للمرة الأولى وإعادة الفحص مرة أخرى واحدة لمن لا يرقى للدرجة الأولى من المرة الأولى، بينما يتحمّل المتقدم المصاريف عند إعادة الفحص في المرات التالية.
- * تتحمّل الجامعات والمعاهد الأهلية والخاصة، المعتمدة من وزارة التعليم العالي، الأعباء المالية المطلوبة للتقدم لفحص الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بها.
- * في جميع الأحوال، يتم تسديد المصاريف إلى أمانة المجلس الأعلى للجامعات، نقداً أو بشيك مقبول الدفع. وفي حالة تحمل الجامعات مصاريف التقدّم، عليها أن تسلّم المتقدّم شيك بالمبلغ. ويتم تسليم المتقدّم إيصال من أمانة المجلس الأعلى للجامعات يفيد بتسديد مصاريف الفحص.
- * على أمناء ومقرري اللجان العلمية استلام تسديد المصاريف، وإعادته لأمانة المجلس الأعلى للجامعات مع صورة التقرير الجماعي إلى أمانة المجلس ليتم صرف مكافأة أعضاء اللجنة والمحكمين.
- * يحدّد المجلس الأعلى للجامعات سنوياً مصاريف التظلم، ويسرى على النظمات التي يتم قبول نظرها ما يسرى من قواعد على رسوم الفحص.

مادة (37): مكافآت اللجان العلمية والمحكمين

- * تصرف كافة مستحقات ومكافآت أعضاء اللجان والفاحصين من خلال أمانة المجلس الأعلى للجامعات، ويمنع أعضاء اللجان العلمية مكافأة عن كل اجتماع يعقد ويحضرون، وبحد أقصى اجتماع واحد شهرياً، على النحو التالي: المقرر (700 جنيه)، الأمين (500 جنيه)، الأمين (400 جنيه). ويمنع الفاحص (المحكم)، مكافأة عن كل فحص قدرها 700 جنيه.
- * يختار مقرر اللجنة العلمية، أمانة المجلس الأعلى للجامعات، بمحاضر اجتماعات اللجنة التي عدّها وأسماء الحاضرين للجتماع، وأسماء الفاحصين لكل حالة مصحوبة بأصول جميع التقارير الفردية وصورة التقرير الجماعي وصورة من إيصال سداد الرسوم، ليتم صرف كافة المستحقات، وذلك وفقاً للاستمارات التي أعدتها أمانة المجلس الأعلى للجامعات.
- * يختار مقرر اللجنة أحد العاملين بجامعةه أو الجامعة المنتسب لها أمين اللجنة أو العاملين بالمجلس الأعلى للجامعات، ليكون سكرتيراً لأعمال اللجنة، ويجب أن يكون حسن السير والسمعة ولم تقع عليه عقوبات مخلة بالشرف والأمانة، ويعرض الأمر على أمين المجلس الأعلى للجامعات للموافقة عليه، ويتم صرف مكافأة شهرية له مقدارها 300 جنيه.
- * يصرف لأعضاء "اللجنة العليا" ولأعضاء "اللجنة التخصصية"، مكافأة عن كل اجتماع يعقد ويحضرون، وبحد أقصى اجتماع واحد شهرياً لكل لجنة، وتقدر بمبلغ (1,000 جنيه).

